Distr.
GENERAL

A/CN.9/240
27 April 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

لجنة الأمم المتحدة

للقانون التجاري الدولي

الدورة السادسة عشرة

فيينا ، ٢٤ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣

التدريب والمساعدة

تقرير الأمين العام

١ - اتفقت اللجنة (١)، في دورتها الرابعة عشرة ، على انه ينبغي لها ان تواصل رعاية الندوات والحلقات الدراسية في ميدان القانون التجاري الدولي . واعتبر انه من المستصوب فيما يتعلق بهذه الحلقات الدراسية ، ان تنظم على أساس اقليمي. وكان هناك شعور بأن هذه الطريقة تسمح بحضور أكبر عدد من المشتركين من المنطقة ، كما ان الحلقات الدراسية نفسها ستساعد على تشجيع اعتماد النصوص الناشئة عن اعمال اللجنة . ورحبت اللجنة بامكانية رعاية الحلقات الدراسية الاقليمية بصورة مشتركة مع المنظمات الاقليمية . وطلب من الأمانة القيام بما تراه مناسبا من ترتيبات في هذا المجال . ونظرت اللجنة ، في دورتها الخامسة عشرة (٢)، في التقدم الذى احرزته الأمانة ، فيما يتعلق بتنظيم هذه الندوات والحلقات الدراسية ، ووافقت على انه ينبغي للامانة ان تواصل استكشاف مختلف امكانيات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الاخرى في تنظيم مثل هذه الندوات والحلقات الدراسية .

---

(١) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/36/17) ، الفقرة ١٠٩ .

(٢) تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/37/17) ، الفقرة ١٣٢ .

٢ - وأكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ١٠٦/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ ، ما للأعمال التي تضطلع بها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي، فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة في ميدان التجارة الدولية ، من أهمية ، ولا سيما للبلدان النامية . كما أعربت عن تقديرها للدول التي قدمت اسهامات مالية لاستخدامها في تمويل الندوات والحلقات الدراسية والجوانب الاخرى لبرنامج اللجنة المذكورة فيما يتعلق بالتدريب والمساعدة ، وأعربت عن تقديرها أيضا للحكومات والمؤسسات التي قامت بتنظيم ندوات وحلقات دراسية ، في ميدان القانون التجارى الدولي . وفضلا عن ذلك ، دعت الجمعية العامة الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ، والمؤسسات والأفراد الى مساعدة الأمانة في تمويل وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية .

٣ - وقد تعاونت الأمانة مع منظمة الدول الأمريكية في تنظيم الحلقة الدراسية السنوية للقانون الدولي المعقودة في ريودى جانيرو في آب/اغسطس ١٩٨٢ ، والتي قامت بتنظيمها اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية . وقد بحثت الحلقة ، في جملة امور ، أنشطة اللجنة ، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع ، فيينا ، ١٩٨٠ (المشار اليها هنا فيما بعد باتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع).

٤ - واستجابة لاقتراح قدمته أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي الى أمانة مجلس التعاضد الاقتصادى ، قام المجلس بتنظيم اول حلقة دراسية اقليمية له عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي (موسكو ١٤-١٥ نيسان/ابريل١٩٨٣) . وتم اختيار اتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك ،١٩٧٤) ، واتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع ، كموضوعين للحلقة الدراسية ، نظرا للاهتمام المتزايد بهاتين الاتفاقيتين في العالم بأسره ، ولاحتمال سريانهما في المستقبل القريب . واشترك في الحلقة عدد كبير من الاشخاص ، وحضرها ، كمشتركين ، رؤساء الادارات القانونية لوزارات التجارة الخارجية للبلدان المنتمية الى مجلس التعاضد الاقتصادى . وأسفرت النتيجة العامة التي انتهت اليها الحلقة الدراسية عن تأييد قوي للاتفاقيتين باعتبار انهما يمثلان تسوية ، مقبولة وصالحة للعمل ، بين مختلف نهج القوانين الوطنية في المجالات التي تتناولها الاتفاقيتان(٣).

٥ - وتعاونت أمانة اللجنة في ندوة (بادن - فيينا ١٨-١٩ نيسان/ابريل١٩٨٣) التي اشتركت في تنظيمها الجامعة الاقتصادية في فيينا ووزارة العدل النمساوية والبنك المركزى النمساوى (Osterreichische Kontrollbank A.G.) ودرست الندوة اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع ، وعلاقتها ببعض أنظمة القانون المدني . وحضر الندوة مشتركون من المانيا (جمهورية - الاتحادية) وسويسرا والنمسا وهنغاريا .

٦ - وسيعقد قسم القانون الدولي لنقابة المحامين الأمريكية خلال مؤتمره السنوى لعام ١٩٨٣ ، (اتلانتا ، آب/اغسطس ١٩٨٣) ندوة عن اتفاقية فيينا المتعلقة بالبيع . ودعيت أمانة اللجنة للاشتراك في هذه الندوة .

---

(٣) سيصدر تقرير تفصيلي لهذه الحلقة الدراسية الاقليمية لمجلس التعاضد الاقتصادى في احد الأعداد القادمة من " وقائع الأمم المتحدة ".

٧ - وتعاونت أمانة اللجنة مع المركز الاقليمي للتحكيم ،كوالالامبور (الذى انشىء تحت رعاية اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية) ، في حلقة دراسية نظمتها المركز المذكور (كوالالامبور ٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) . ومن بين الموضوعات التي نظرت في هذه الحلقة الدراسية ،اجراء اعمال تحكيم مؤسسية بموجب قواعد المركز الاقليمي (التي تستند الى قواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي) ، والتحكيم المخصص بموجب قواعد التحكيم المتعلقة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ، وتنفيذ احكام التحكيم المتخذة بموجب الاتفاقية المتعلقة باقرار وتنفيذ قرارات التحكيم الأجنبية ، نيويورك ،١٩٥٨.

٨ - وشاركت أمانة اللجنة في مؤتمر التحكيم الدولي السابع (هامبورغ ،٧ -١١ حزيران / يونيه ١٩٨٢) . وتضمنت الموضوعات التي نوقشت في المؤتمر ، أنشطة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي في ميدان التحكيم ، وخاصة قواعد التوفيق للجنة القانون التجارى الدولي ،ومشروع هذه اللجنة بشأن اعداد قانون نموذجي للتحكيم .

٩ - وقام المجلس الأعلى الاسباني لغرف التجارة والصناعة والملاحة ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بتنظيم حلقة دراسية اسبانية - امريكية عن التحكيم التجارى الدولي (مدريد ، ١٣-١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢) . وقد بحثت ، ضمن جملة امور ، مشروع لجنة القانون التجارى الدولي بشأن اعداد قانون نموذجي للتحكيم .

١٠ - وتم تنظيم المؤتمر السابع للبلدان الامريكية بشأن التحكيم التجارى (سنتياغو، شيلي ٦-٩ نيسان /ابريل ١٩٨٣) بالتعاون مع أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي . وناقش المؤتمر ، على نحو واسع ، بعض أنشطة اللجنة ، مثل التوصيات المتعلقة بمساعدة مؤسسات التحكيم والأجهزة المعنية الاخرى ، فيما يتعلق بأعمال التحكيم بموجب قواعد التحكيم المتعلقة باللجنة ومشروعها المعني باعداد قانون نموذجي للتحكيم .

١١ - وستقوم غرفة صناعة ساحل العاج ، ومعهد القانون الدولي للأعمال والممارسات التابع للغرفة التجارية الدولية ، بتنظيم حلقة دراسية لغرب افريقيا في اواخر عام١٩٨٣، في ابيدغان ، بشأن تقنيات التجارة الدولية . وستقدم أمانة اللجنة والاتحاد الاقتصادى لدول غربي افريقيا الدعم لهذه الحلقة الدراسية . وستبحث الحلقة أيضا ، ضمن جملة امور ، دور القوانين الموحدة في تشجيع التجارة الدولية ، والقضايا المتعلقة بالتحكيم التجارى الدولي(٤).

---

(٤) يعقد معهد القانون الدولي للاعمال والممارسات التابع للغرفة التجارية الدولية ندوات وحلقات دراسية دورية بشأن القانون التجارى الدولي والممارسات الدولية وتنوي أمانة اللجنة ان تتعاون مع المعهد ، كلما كان ذلك مستصوبا ، عند عقد الندوات او الحلقات الدراسية في البلدان النامية .

١٢ - وبالاضافة الى تلك الحلقات الدراسية والندوات المذكورة في الفقرات السابقة ، كانت هناك مناسبات عديدة ، أثناء السنة الماضية ، دعيت فيها الأمانة للتعريف بأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي . وكانت الأمانة على صلة بالعديد من المنظمات ، وببعض الحكومات بغية استكشاف المزيد من امكانيات التنظيم المشترك للندوات والحلقات الدراسية . ومن بين المنظمات التي تم الاتصال بها ، اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ، والمركز المعني بقانون الالتزامات ، لوفان ، بلجيكا ، وأمانة الكومنولث ، ومعهد القانون الدولي ، ومركز الدراسات القانونية بجامعة جورجتاون ، ومركز التجارة الدولي ، الذي تشترك فيه الأونكتاد ومجموعة الغات . ورغم أن العقبة الرئيسية في تنظيم الندوات والحلقات الدراسية تتمثل في عدم كفاية الأموال المتاحة لهذا الغرض . فان الأمانة ستواصل جهودها لاستكشاف جميع الفرص المناسبة للتدريب والمساعدة ، وللتعريف بأعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي(٥) .

١٣ - وخلال العام المنصرم ، تلقى ثلاثة طلاب داخليين تدريبا عمليا في أمانة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وتم اشراكهم في الأعمال ذات الصلة بالمشاريع الجارية التي تضطلع بها اللجنة .

---

(٥) فيما يتعلق بقواعد هامبورغ ، أشار تقرير الأمين العام المعنون " تنسيق الأعمال بصفة عامة " (A/CN.9/239) أنه من المرجّح أن يتضمن المؤتمر الثالث المتخصص فيما بين البلدان الأمريكية والمعني بالقانون الدولي الخاص بتدا في جدول الأعمال يتعلق بالنقل البحري الدولي ، ويركّز على قواعد هامبورغ . وبالاضافة الى ذلك ، فان أمانة الأونكتاد تتعاون مع أمانة اليونيدو في تعزيز نظم هامبورغ ، ولاسيما بسبب ارتباط بداية سريان اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بالنقل المتعدد الوسائل للبضائع ، جنيف، ١٩٨٠ ، (والتي تستند على الأعمال التحضيرية التي قامت بها أمانة الأونكتاد) ببداية سريان نظم هامبورغ . وفضلا عما تقدم ، فانه سيكون من شأن الانتهاء من مشروع معهد الأمم المتحدة لتوحيد القانون الخاص ، المتعلق بصياغة مشروع اتفاقية بشأن مسؤولية المتعهدين الدوليين لخدمات المحطات النهائية ، التي تستهدف سدّ الفجوة المتعلقة بعدم تناسق القواعد القانونية في سلسلة الأحداث التي تقع في عملية نقل البضائع من الشاحن الى المرسل اليه النهائي ، زيادة الاهتمام الموجّه الى قواعد هامبورغ .